الأسرة كعامل اقتصادى

للدكتور على عبد الواحد وافى
الأستاذ بكلية الآداب

يقوم العامل الاقتصادى فى حياة الأمم بأهم الوظائف ، ويتدخل فى جميع الشئون ، فهو المحور الذى تدور حوله معظم الظواهر الاجتماعية ، والسبب الرئيسى الذى يتصل به — عن قرب أو عن بعد — كل ما يحدث فى المجتمع من نهوض أو نكوص ، وقوة أو انحلال ، وما يناله من تطور فى مختلف نواحيه . فباستقرار الحياة الاقتصادية ورقيها تستقر لياة الاجتماعية ، وترق السياسة ، وينهض التشريع ، بل تتهذب العقائد ، وتنشط الأفكار ، وتسمو الآداب . وباضطراب الحياة الاقتصادية وعدم توافر ما يسد حاجات الناس ، تضطرب الحياة الاجتماعية وتختل شئون السياسة والحكم ، ويجمد التشريع ، بل تحط العقائد ، وتركد العقول ، وتخمد القرائح . ولقد صدق المثل اليونانى إذ يقول : " لا يمكن التفلسف ما دامت البطن فارغة ! " . ولم يبعد " كارل مركس " كثيرا عن الحقيقة حينما ذهب إلى ان تحول الرحى التى تدار باليد إلى رحى تدار بالبخار قد أدى إلى معظم ما حدث فى العصور الحديثة من تحول فى النظم الاجتماعية وشئون الحكم .

والأحوال الاقتصادية العامة تتأثر تأثرا كبيرا بالشئون الاقتصادية العائلية . فاذا أحسنت الاسرة أداء رسالتها الاقتصادية ، وقامت بوظائفها بهذا الصدد على وجه مرض ، وسلكت خير السبل فى شئونها المتعلقة بالإنتاج والتداول والتوزيع والاستهلاك ، ارتقت حياة الأمة الاقتصادية ، واستقرت شئونها على قرار مكين . وإذا اضطربت الأسرة فى وظائفها الاقتصادية ، وجانبها السداد فى هذه الناحية ، اضطربت حياة الأمة الاقتصادية واختل توازنها ، وساءت أحوالها . فالأسرات كما يقول " أوجيست كونت " منشئ علم الاجتماع ؛ هى الخلايا الأولى التى يتألف منها جسم المجتمع ؛ فبصلاحها يصلح هذا الجسم ، وبفسادها يدب إليه الوهن والانحلال .

بجميع مظاهر الحياة الاجتماعية تتأثر بشئون الأمة الاقتصادية، وشئون الأمة الاقتصادية ترتكز على الشئون الاقتصادية للأسرات التى تتألف منها . ولذلك كان قدماء اليونان لا يفهمون من كلمة الاقتصاد عند اطلاقها معنى آخر غير اقتصاديات الأسرة وتدبير المنزل .

ومجتمعنا المصرى ، وإن شذّ عن المجتمعات الأخرى فى كثير من الشئون ، لا يشذ عنها فى الحقيقة التى قررناها . فأهم مظاهر حياته ترتكز على شئونه الاقتصادية العامة . وشئونه الاقتصادية العامة تعتمد على الشئون الاقتصادية للأسرات التى يتألف منها وعلى مبلغ إحسانها فى القيام بوظائفها فى هذه الناحية .

فلننظر إذن إلى أى مدى تحسن أسراتنا المصرية القيام بوظائفها الاقتصادية ، وما هى أظهر عيوبها بهذا الصدد ، وكيف يمكن علاج كل عيب منها ؟

تسير جميع الوظائف الاقتصادية فى الأسرات المصرية لسوء الحظ على غير هدى ولا أساس قويم . وترجع فى نظرى أهم العوامل التى أدت إلى تخبطها هذا إلى خمسة أمور : أحدها ، سوء التوجيه ؛ وثانيها ، الإسراف وضعف روح التوفير وملكة الإدخار ؛ وثالثها ، محاولة التغيير من نظم الميراث الشرعى بالالتجاء إلى وقف بعض الممتلكات أو حرمان بعض المستحقين ورابعها ، ضآلة الدخل العائلى ؛ وخامسها البطالة .

* * *

أما سوء التوجيه فيبدو فى ناحيتين من الحياة المصرية : فى ناحية التعليم بجميع فروعه ، وفى ناحية الصناعة الأولية ، وتقع التبعة فى كلتا ناحيتين الناحيتين على الأسرة نفسها .

ففى ناحية التعليم لا تعنى الأسرة أية عناية بتوجيه أولادها الى الناحية التى تتفق مع ميولهم واستعداداتهم ، بل لا تعنى أية عناية بتعرف هذه الميول والاستعدادات ، وإنما تخبط فى هذه الشئون خبط عشواء ، فتخضع فيها أحيانا للصدف والاتفاقات ، وتتأثر فيها أحيانا بعوامل تتعارض مع أصول التربية الصحيحة ، كالتفاخر والمباهاة وحب الظهور والمنافسة أو مجرد الرغبة فى أن يكون أحد أولادها طبيبا أو مهندسا أوقاضيا ، أوالعمل على تقصير مدة الدراسة والحصول على نتيجة عاجلة ، أو ضمان الوظيفة الحكومية وما إلى ذلك . وقل أن يلحق الآباء أبناءهم أو بناتهم بمعهد علمى أوفنى لأنهم يأنسون فيهم الاستعداد الطبيعى للشئون التى يعدّ لها هذا المعهد . وإنى على يقين من أنه إذا أجرى اختبار دقيق لطلبة المعاهد العلمية والفنية فى مصر لتبين أن أكثر من تسعين فى المائة من طلبة كل معهد لا تؤهلهم استعداداتهم للشئون التى يعدّ لها هذا المعهد .

وكذلك شأن الأسرات الفقيرة التى توجه أولادها للمهن والصناعات الأولية . فهى لا تعنى مطلقا بتوجيههم الى النواحى التى تتفق مع ميولهم واستعداداتهم . على أن تعرف هذه الميول والاستعدادات يتوقف على درجة من الثقافة لا تتوافر لدى هذه الطائفة من الأسرات .

وغنى عن البيان أن جميع مظاهر الانتاج فى الأمة يتوقف نجاحها على حسن توجيه الأسرة لأولادها ، وأنه إذا بلغ تخبط الأسرات فى هذه الناحية الى الدرجة التى وصفناها فالتحق معظم أفرادها بغير النواحى التى تتفق مع ميولهم وزاولوا وظائف ومهنا تتنافر مع استعداداتهم ، إذا بلغ التخبط الى هذا الحد اضطربت حياة الأمة الاقتصادية ، وضعف انتاجها وقلت جودته . فمن بديهيات الاقتصاد أن كمية المنتج ومبلغ جودته تتبعان مبلغ تواؤم العمل مع استعدادات العامل وقواه . وإلى هذا يرجع فى نظرى قسط كبير من التبعة فى تدور كثير مما من أعمالهم ، وفيما يقاسونه من المشقة فى سبيل القيام بها ، وفى ضعف إنتاجنا إذا قيس بإنتاج غيرنا من الدول المتمدينة ، وفى قلة النبوغ بيننا ، وتأخرنا فى ميدان الاختراع العلمى والفنى ، وأننا نعيش عالة على مستحدثات الغرب فى الفنون والصناعات وعلى نظرياته فى الفلسفة والعلوم .

وخير علاج لهذا أن تعفى الأسرات من وظيفة التوجيه . فقد أقامت بأعمالها الدليل القاطع على عدم صلاحيتها للقيام بهذه الوظيفة . وينبغى أن تأخذ الدولة نفسها على عاتقها القيام بأعمال التوجيه العلمى والمهنى ، فتنشئ مكاتب للتوجيه الى مختلف معاهد التعليم ، ومكاتب أخرى للتوجيه الى مختلف المهن والصناعات . وينبغى أن تؤلف هذه المكاتب من طائفتين من الأعضاء : طائفة الاخصائيين الخبراء فى الشئون الاجتماعية والنفسية ، وطائفة المتخصصين فى الشئون الاقتصادية والصناعية . ويعهد الى هذه المكاتب بعمل اختبارات للأطفال والشبان فى مختلف معاهد التعليم ، وفى مختلف الأوساط لتوجيههم الى الوجهة التى تتفق مع ميولهم واستعداداتهم . وينبغى أن يقام لآراء هذه المكاتب وأحكامها وزن كبير فى التوجيه العلمى والمهنى ولو أدى ذلك الى انتقاص حقوق الآباء ، لأن مصلحة الأمة مقدمة على مصلحة الأفراد ورغبة الأسرات .

وهذ النوع من المكاتب منتشر انتشارا كبيرا فى كثير من الأمم الغربية . وإذا كانت هذه الأمم التى يحسن فيها الآباء توجيه أولادهم قد رأت ضرورة هذه المكاتب فأولى بمصر ، وقد بلغ فيها التخبط الى الحد الذى وصفناه ، أن تسلك هذا السبيل .

وأما العامل الثانى فى فساد الحياة الاقتصادية العائلية فى مصر فهو إسراف كثير من أسر الطبقتين المتوسطة والعليا ، وبخاصة الأسر المترفة . فقد بلغ إسرافها حدا لم يبلغه

فى نظائرها من الأمم الأخرى . ومن نحس الطالع أن قسما كبيرا مما تنفقه هذه الأسر يذهب الى الأجانب والى المنتجات الأجنبية ، ولا تفيد منه مصر فائدة تذكر .

ومن مظاهر هذا الإسراف كثرة الخدم والحواضن والمربيات واعتماد الأسرة على غيرها فيما تستطيع هى أن تنتجه أو تقوم به أو تعده من شئون الملبس والمسكن والغذاء ، ومن مظاهره كذلك المبالغة فى المهور والجهاز وولائم الأفراح والحفلات وما إلى ذلك .

أما أسباب هذا الاسراف فكثيرة يرجع أهمها الى ثلاثة أمور: أحدها ذلك الداء العضال الذى ينبغى أن يعمل المصلحون جهدهم على شفاء المصريين منه وهو داء التفاخر والمباهاة وحب الظهور، والمبالغة فى التقليد ، وتوجيه الاهتمام الى ظاهر الأمور وسفسافها وإغفال لبها وجوهرها . وثانيها ضعف روح التوفير وملكة الادخار فى نفوس المصريين . وثالثها استئثار السيدة فى كثير من أسرات الطبقتين المتوسطة والراقية بشئون الانفاق على البيت مع ما يسود بعض السيدات فى هاتين الطبقتين من إهمال وتبذير ، وضعف فى الثقافة المنزلية والاقتصادية وميل الى تقليد حثالة الأجنبيات فى مظهرهن .

وخير علاج لداء الاسراف هو أن توجه العناية الى القضاء على هذه الأسباب الثلاثة . فينبغى أولا تجربة جميع الوسائل لشفاء المصريين من داء التفاخر والمباهاة وحب الظهور . وينبغى ثانيا القيام بدعاية قوية لبث روح التوفير وملكة الادخار فى نفوسهم وتشجيعهم على ذلك بجميع الوسائل الممكنة . وينبغى ثالثا أن يتعاون الرجل مع المرأة فى تدبير شئون الانفاق وألا تستبد المرأة بهذه الشئون ما دامت بحالتها الحاضرة ، وأن نعمل من الآن فصاعدا على تربية البنت فى مدارسنا تربية اقتصادية صحيحة ، وتزويدها بثقافة كاملة من هذه الناحية وإعدادها إعدادا تاما لوظائفها المنزلية المستقبلة ، فذلك خير ألف مرة من مواد الجبر والهندسة والطبيعة وما إلى ذلك من المواد التى نحشو بها أذهان البنات فى مختلف مراحل التعليم .

وأما العامل الثالث فى اضطراب الحياة الاقتصادية العائلية فهو محاولة بعض الأسرات التغيير من نظم الميراث الشرعى بالالتجاء الى الوقف الأهلى أو البيع الصورى لبعض الأولاد أو للذكور دون الإناث ، وما إلى ذلك .

يكاد الإجماع ينعقد بين المحدثين من فقهاء القانون على أن نظام الميراث الإسلامى هو خير نظام لتوزيع الثروات بين الأسرات وأمثل طريقة لتحقيق الاشتراكية المعتدلة فى أحسن صورها ، ولتقليل الفروق بين الطبقات وتقريبها بعضها من بعض .

ومع هذا نرى أن كثيرا من المصريين يحاولون الإفلات من هذا النظام الحكيم وتغيير الحدود التى رسمها الله ، فبعضهم يلجأ إلى طريقة البيع الصورى أو التنازل عن ثروته لبعض ورثته حتى يحرم بعضهم الاخر ، وبعضهم يلجأ إلى طريقة الوقف الأهلى فيحبس ثروته على بعض ورثته دون بعض ويحرم الذين خصهم بالفائدة من حق الملكية وحرية التصرف فيما آل إليهم . وكلتا الطريقتين تؤدى إلى اضطراب كبير فى الاقتصاد العائلى وفى توزيع الثروات بين الأسرات .

أما التنازل لبعض الورثة وحرمان بعضهم الآخر فيؤدى إلى أن يصبح بعض الورثة وأسراتهم فى بسطة من الرزق ، بينما يصبح الآخرون وأسراتهم فى حالة فقر مدقع ، ويبذر فضلا عن هذا بذور الشقاق والعداوة بين الأقارب .

وأما طريقة الوقف الأهلى فهى تحقق أحيانا بعض الفوائد الظاهرة كضمان بقاء العين الموقوفة وكفالة أرزاق الأسرات الموقوف عليها ، وأيلولة الوقف فى النهاية إلى جهة من جهات الخير . ولكن هذه الفوائد هى الى الفوائد الظاهرة النظرية أدنى منها إلى الفوائد العملية الحقيقية . ومهما تكن فليست شيئا مذكورا بجانب مساوئه فى الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

ففى الوقف الأهلى قطع للوارث وتعطيل لتلك النظم الحكيمة التى وضعها الشارع لتوزيع الثروات بين الناس ، والتى هى خير ضمان لرفاهية الأسرات وسعادتها ، ولاستقرار المجتمع ؛ ولتقليل الفروق بين الطبقات وتقريبها بعضها من بعض .

وهو يحبس العين عن التداول ، فتتعطل بذلك الثروات ، ويقل دخل الأسرات .

وهو ينشر البطالة بين المستحقين ، فتنشأ من جرائه أسرات خاملة طفيلية عالة على المجتمع .

وهو يتيح الفرص لتسلط النظار على الأوقاف واستئثارهم بفائدتها ، فيقع كثير من الأسرات فى مهاوى البؤس والضنك ، وتلجأ إلى الاستدانة بفوائد ربوية باهظة ، فتضيع بذلك الفائدة التى قصدها الواقف من رصد أموال على أولاده حتى لا يصبحوا عالة يتكففون الناس .

والوقف يلازمه ضعف الإنتاج لإشراف غير المالك عليه . ولذلك نرى أن الأماكن الخربة والأراضى البائرة منتشرة فى الأعيان الموقوفة أكثر من انتشارها فى غيرها .

فبالموازنة بين حسنات الوقف وسيئاته يتبين أن مساوئه تزيد كثيرا على محاسنه ، بل يظهر أنه بشكله الحاضر لا يحقق أية حسنة من الحسنات ، اللهم إلا ما يكون من أيلولة العين الموقوفة إلى جهة بر لا تنقطع بعد انقراض الذرية . ولكن انقراض الذرية قد أصبح الآن من الأحوال النادرة .

على أن التركات التى لاوارث لها تؤول بحكم القانون إلى بيت المال أى إلى الحكومة التى تمثل المصلحة العامة .

فنظام كهذا من الواجب إلغاؤه إلغاء تاما أو تعديل أسسه فى صورة تحقق منافعه وتجرده من مضاره فى الاقتصاد العائلى والقومى .

وأما العامل الرابع فى فساد الحياة الاقتصادية فى الأسرة المصرية فهو ضآلة الدخل العائلى.

فمتوسط الدخل العائلى لم يهبط فى أى بلد أوربى أو أمريكى إلى المستوى الذى هبط إليه فى مصر . إذ أن ما يخص الفرد الواحد فى مصر من مجموع الدخل الأهلى العام لايتجاوز تسعة جنيهات فى السنة ، على حين أن متوسط ما يخص الفرد الواحد فى رومانيا واليونان يتردد بين خمسين وثمانين جنيها ، وفى الولايات المتحدة يبلغ مائتى جنيه سنويا .

ومتوسط عدد أفراد الأسرة فى مصر أربعة أفراد ؛ وبذلك يكون متوسط دخل الأسرة المصرية نحو ستة وثلاثين جنيها فى السنة ، أى ثلاثة جنيهات فى الشهر .

ويلاحظ أن الأسرات ذات الدخل المتوسط والمرتفع لا تمثل أكثر من ١٠ ٪ من مجموع الأسرات . وأما الباقى وهو جل الأسرات المصرية ، فينحط متوسط دخل كل منها إلى أقل من جنيه واحد فى الشهر . ولايخفى ماينجم عن حال كهذه من الآثار السيئة فى مختلف النواحى الاقتصادية وغيرها للأسرة والمجتمع .

فضآلة الدخل العائلى تؤدى إلى ضعف القدرة الاستهلاكية للأسرات ، وضعف القدرة الاستهلاكية للأسرات يعوق نشاط الأمة الانتجى ، لأن نشاط الإنتاج يتوقف على نشاط الاستهلاك ، وبخاصة فى بلد كمصر لا يستطيع أن ينافس البلاد الغربية فى الأسواق الخارجية فمعظم منتجاته لايجد له رواجا إلا فى سوقها الداخلية ولا يجد له مستهلكا إلا من بين أبنائها .

وضآلة دخل الأسرات تؤدى فضلا عن هذا إلى انتشار المرض بين أفرادها ، وإلى كثرة الجرائم واضطراب الأمن ، وتعوق كل إصلاح وكل تقدم فى النواحى الاجتماعية ، فلا فائدة مثلا من إرشاد الفلاح وتثقيفه من النواحى الصحية والمنزلية ، مادام دخله لا يسمح له بتجاوز المستوى المنحط الذى هو فيه .

وضآلة دخل الأسرات يؤدى كذلك إلى الثورات الاجتماعية و يتهدد نظم الدولة ، و إذا كان هذا العامل مع تقادم العهد به ، لم يؤد فى مصر إلى ثورة أو تمرد ، فالفضل فى ذلك راجع إلى قلة حاجيات الأسرات المصرية فى الطبقة الدنيا وقناعتها ورضاها بما قسم لها . ولكن من المحال دوام هذه الحال .

على أن كثيرا من بوادر التغيير قد أخذت تظهر جلية فى هذه الناحية ، فقناعة المصرى وصبره ورضاه بما قسم له ، كل ذلك قد أخذ يتضاءل بفضل انتشار التعليم والثقافة بين أفراد الطبقات الدنيا من الشعب ، وسيزداد تضاءلا كلما ارتقى مستوى الثقافة بين هذه الطبقات ، حتى يأتى اليوم الذى يتسع فيه أفق الحياة فى نظرها ، وتزداد حاجياتها ، وتشعر ببؤسها وانحطاط مستواها ، وتحس الظلم الواقع عليها ، وحينئذ يضطر المجتمع ، إن طوعا وإن كرها ، إلى انصافها بتغيير جوهرى وبجائى فى نظمه الأساسية .

هذا ، وأكبر قسط من التبعة فى ضآلة الدخل العائلى لا يقع على الأسرات نفسها ، بل يقع على الحكومة وعلى المجتمع فى صورته العامة . فباستعراض الاسباب التى أدت إلى ضآلة الدخل العائلى يتبين أن أهمها يرجع إلى أمور لا يد للأسرات نفسها فى شىء منها :

فمن أهم هذه الأسباب فساد الأسس التى يقوم عليها فى مصر توزيع الثروات واختلال القواعد التى تقدر على ضوئها الأعمال وتقاس الأجور . ويظهر هذا فى جميع طبقات الأمة ، فى الملاك العقاريين والموظفين والفلاحين والصناع .

فملاك الأراضى الزراعية فى مصر لا يتجاوزون مليونين ونصف مليون . أما بقية المصريين فلا يملكون من أراضى بلادهم شروى نقير . وكبار الملاك العقاريون فى مصر ممن يملكون أكثر من عشرين فدانا لا يمثلون أكثر من ١,٥ من مجموع أصحاب الأملاك ، ويملكون وحدهم أكثر من نصف الثروة العقارية المصرية ، ومتوسط ما يخص الواحد منهم نحو مائة فدان . والنصف الآخر من الثروة العقارية موزع على ٩٨,٥ ٪ من مجموع أصحاب الأملاك . ومن هؤلاء ٧٠ ٪ لا يملك الواحد منهم أكثر من فدان .

ومعنى هذا أن نسبة ضئيلة جدا من مجموع الأسرات المصرية تستأثر بملكية نصف العقارات وبلغ متوسط ما يخص كل أسرة منها نحو مائة فدان . أما الأغلبية الساحقة من أسراتنا فمعظمها لا يملك شروى نقير أو يمتلك فتاتا لا يعد شيئا مذكورا بجانب ما يملكه الفريق الأول . وهذا هو أقصى ما يمكن أن يصل إليه الفساد فى نظام توزيع الثروات .

وما يلاحظ فى الثروة العقارية بهذا الصدد يلاحظ مثله فى مرتبات الموظفين ، فبعض هذه المرتبات يرتفع تحت ستار المكافآت و بدل السفر والاغتراب وما إلى ذلك إلى نحو ٣٠٠ جنيه

فى الشهر الواحد، بل قد يرتفع إلى أكثر من ذلك إذا أضيف إليه مكافآت الشركات. على حين أن بعضها يهبط إلى جنيه واحد فى الشهر. ومرتب الموظف عندنا يمثل فى الغالب دخل أسرته جميعها، إذ يندر أن تنزل السيدة المصرية مع زوجها أو عائلها إلى ميدان العمل.

ومثل هذا الفساد يلاحظ فى القواعد التى يجرى عليها فى مصر تقدير أجور العمال من الفلاحين والصناع. فما يناله الفلاح أو الصانع فى مصر أجرا على عمله ليس شيئا مذكورا بجانب المجهود الذى يبذله. فالعامل الأوروبى فى الحقل أو المصنع مثلا لا يبذل عشر معشار ما يبذله زميله المصرى، ومع ذلك يتقاضى من الأجر أضعاف ما يتقاضاه.

ومن الأسباب التى أدت إلى ضآلة الدخل العائلى نمو عدد السكان نموا مطردا بدون أن تصاحبه زيادة متناسبة فى موارد الثروة الزراعية والصناعية. أما الميدان الزراعى فقد نضب منهله كثيرا أمام من يستقون منه. فمساحة الأراضى المنزرعة فى مصر لا تزيد كثيرا على خمسة ملايين من الأفدنة، على حين أن عدد السكان قد بلغ ١٧ مليونا، أى بنسبة ثمانية قراريط لكل ساكن. ومتوسط عدد أفراد الأسرة فى مصر يبلغ أربعة أفراد. وبذلك يكون متوسط ما يخص كل أسرة مصرية نحو فدان واحد. وأما ميادين الإنتاج الصناعى والتجارى والمالى فقد استأثر الأجانب بمعظمها وأهمها، وأوصدوا أبوابها فى وجوه المصريين.

ولعلاج قلة الدخل العائلى ينبغى أن توجه العناية إلى القضاء على أسبابه التى ذكرناها؛ فبذلك ننفذ إلى أصل العلة ونجتث الداء من جذوره. ويكون ذلك بوسائل كثيرة: منها إصلاح النظم التى يقوم عليها فى مصر توزيع الثروة. وهذا يتطلب من الحكومة كثيرا من الإقدام والشجاعة. وأقرب طريق إلى ذلك وأسلمه هو أن تفرض الحكومة ضريبة قوية تصاعدية على رءوس الأموال والممتلكات العقارية الكبيرة، وعلى التركات الضخمة، ويخصص المتحصل من هذه الضريبة للترفيه عن الأسرات الفقيرة. فبذلك تقل الفروق بين الأسرات الغنية والأسرات الفقيرة، وتتحقق المساواة فى حدودها السلمية المعقولة.

ومن وسائل العلاج العمل على محو هذه الفروق الكبيرة بين مرتبات كبار الموظفين ومرتبات صغارهم، تلك الفروق التى لا يوجد لها مثيل فى نظم أية حكومة من حكومات الأمم المتمدينة، فنهبط بمرتبات كبارهم إلى المستوى المعقول، ونسمو بمرتبات صغارهم إلى الحدود التى تتلاءم مع ما يبذلونه من جهد. وبذلك يزداد الدخل فى عدد كبير من الأسرات المصرية بدون أن تخسر مالية الدولة فى سبيل ذلك شيئا، وتقل الفروق بين طبقات الناس، ويتحقق شىء من مبادئ الديمقراطية ومعانى المساواة.

ومن وسائل العـــلاج وضع تشريع للأجور يكفل للعامل الزراعى والصناعى دخلا عادلا يتكافأ مع ما يبذله من جهود مرهقة ، ويحقق له ولأسرته حياة إنسانيـة محترمة من النواحى الصحية والثقافية والاقتصادية ، ويحول دون استبداد المـالك أو صاحب العمل به ، ويزيد من قدرته الاستهلاكية ، ويقلل الفروق بينه وبين غيره من طبقات الناس .

ومن وسائل العلاج افساح مجال للمصريين فى الميادين الصناعية والتجارية والمـالية ، ووضع حد لاستئثار الأجانب بهذه الميادين وإيصاد أبوابها فى وجوه المصريين ، والعمل على تشجيع الصناعات المحلية ، والمعاونة على إنشاء صناعات جديدة ، وتوسيع نطاق التسليف الصناعى ، والتعجيل بانشاء بنك خاص لهذا الغرض ، ومضاعفة الجهود فى البحث عن المعادن فى الصحارى المصرية ، وأن تتوسع الحكومة فى منشآتها الاقتصادية الموجودة الآن ، وتستغل بنفسها وبمساعدة الأيادى المصرية جميع المرافق التى يحسن فيها الاحتكار الحكومى كالمياه والنور وما إلى ذلك ، فبهذه الوسائل وغيرها تزداد موارد الرزق وتتسع سبل الكسب فيزداد الدخل الأهلى ويرتقى كثير من الأسرات .

ومن طرق العلاج أيضـا العمل بكل الوسائل الممكنة على تنميـة موارد الثروة الزراعية ، واستصلاح الأراضى البور ، وتزويد سكان المناطق الزراعية بمـا يزيد من حذقهم ومهارتهم وقدرتهم على استغلال بيئتهم وتذليل موارد الرزق فى أقاليمهم ، والعمل على أن يكون الفلاح المصرى كزميله الأوروبى فلاحا وصانعا زراعيـا فى آن واحد ، فيشغل أوقات الفراغ التى تتيحها فى العادة مهنة الزراعة ببعض الصناعات المنزلية المتصلة بالزراعة ، والعمل على ضبط النسل فى جميع طبقات الأمة بالوسائل المشروعة وفى الحدود المعقولة .

وأما العامل الأخير فى فساد الحياة الاقتصادية العائلية فهو انتشار البطالة . وتبدو البطالة فى مصر فى مظاهر كثيرة أشدها أثرا فى الانتاج العائلى مظهران : أحدهما البطالة الاختيارية وهى بطالة الأغنياء المترفين ، والآخر البطالة الاضطرارية وهى بطالة المعوزين من المتعلمين وغيرهم وبخاصة من المتعلمين لإيصاد أبواب العمل فى وجوههم وعدم الحاجة الى مجهوداتهم ، وكلا المظهرين يؤثر تأثيرا فى الاقتصاد العائلى والقومى .

فبطالة الأغنياء المترفين ، واعتمادهم على القـديم من ممتلكاتهم ، وعلى ما ورثوه عن آبائهم كل ذلك يحول دون نمو ثرواتهم ، ويعرض دخلهم للنقص المطرد ، وينتقص من الثروة العامة للأمة ، ويخلق طبقة من الاطفاليين المترفين توغر برؤيتها صدور الفقراء وتؤجج فى قلوبهم نار العداوة وتثير فى نفوسهم كوامن الحقد على المجتمع ونظمه وطبقاته .

أما البطالة الاضطرارية فلا تخفى آثارها السيئة فى الإنتاج العائلى والقومى . وأما الإنتاج

العائل فيتضاءل إذا كان العاطل عضوا من أسرة وينعدم إذا كان رب أسرة. وأما الإنتاج العام فيقل لبقاء أيد من أيادى المجتمع عاطلة بدون عمل .

وأسباب البطالة الاختيارية ترجع الى الترف والكسل والخمول واتساع الثروة وفساد التربية الأولى . وخير علاج لهذا النوع من البطالة أن تفرض الحكومة ضريبة على المتعطلين من طبقة الأغنياء المترفين ، وتسميها ضريبة الطفيليين أو ضريبة الترف أو ما شاءت من هذه الأسماء ، وينبغى أن تغسو فى هـــذه الضريبة إلى أقصى حدود القسوة، وتخصص المتحصل منها لعلاج مشكلة الضريبـة الاضطرارية . فان إجراء كهذا من شأنه أن يستحث طبقة الطفيليين على العمل من جهـة ، ويساعد الحكومة من جهة أخرى على مواجهـة مشكلة البطالة الحقيقية الاضطرارية .

وأما أسباب البطالة الاضطرارية فكثيرة يرجع أهمها الى عاملين : أحدهمـا ضعف المتخرجين فى المعاهد المصرية فى النواحى العملية والتطبيقية واللغوية ، وهـذا يعوقهم عن مزاولة الأعمال الحرة ، ويضطرهم الى التزاحم بالمناكب على الوظائف الحكومية ، وهذا حيز ضيق لا يتسع لعشر معشارهم وتحيط به ميادين البطالة من جميع الجهات. والسبب الثانى هو استئثار الشركات الأجنبية بقسم كبير من خيرات البلد الصناعية والتجارية والمـالية وعملها على إقصاء المصريين عن وظائفها وأعمالها .

وخير علاج لهذا النوع من البطالة أن توجه العناية إلى القضاء على أسبابه وبخاصة هذان السببان الرئيسيان .

فينبغى أولا أن نستبدل بمناهجنـا التعليمية الحاضرة التى تغلب عليهـا الصبغة النظرية العقيمة، والتى لا تقوى فى الغالب إلا على تخريج كاتب ضعيف أو موظف حكومى، نستبدل بها مناهج أخرى نوجه فيها قسطا كبيرا من العناية الى تزويد التلاميـذ بمختلف أنواع المهارة العملية والتطبيقية واللغوية ، وإعدادهم اعدادا تاما للحيـاة ، وتأهيلهم للدخول فى معترك الأعمال الحرة ، ولاستغلال بيئتهم وتذليل موارد الثروة فى أقاليمهم .

وينبغى ثانيا أن تقلع الحكومة عن خطة السخاء والتسامح والتساهل التى تبديها حيـال الشركات الأجنبية التى استأثرت بخيرات البلاد وأوصدت الأبواب أمام المصريين فى وظائفها. وذلك أن معظم هذه الشركات غير مرتبط مع الحكومة بمـا يوجب عليه توظيف المصريين. ولذلك لا يوظف كثـير منها إلا الأجانب رغبـة فى نفع بنى جنسهم ، وبعضها لا يلجأ الى توظيف المصريين إلا فى الوظائف الحقيرة التى يستنكف الأجانب من القيام بها . وهذه حال لا ينبغى أن تكون فى بلد يحترم أهله أنفسهم ويشعرون بقوميتهم. على أن المسألة ليست مسألة عاطفة واحترام للقوميـــة فحسب ، وإنمـا هى مسألة تهدد البلاد فى كيانها الاجتماعى

وتتصل بمستقبل آلاف من أسراتنا المصرية وأبنائنا المتعلمين . إذ الواقع أن الأعمال التى تحتاج إليها البلاد تكفى لتوظيف جميع المتخرجين فى مدارسنا ، بل تكفى لتوظيف أضعافهم. فبطالة المتعطلين منهم ليست إذن بطالة طبيعية قائمة على فقر البلاد فى مواردها ، بل هى ظاهرة شاذة تضافرت على إيجادها عدة أسباب لاتقل عنها شذوذا . ومن أهم هذه الأسباب مسلك الشركات الأجنبية التى حالت بموقفها السابق بين المصريين وبين طائفة من الأعمال التى يفتقر إليها الإنتاج فى بلادهم .

وأذكر أن المغفور له أحمد عبد الوهاب باشا قد وجه ، وهو وزير للمالية ، نداء حارا إلى هذه الشركات يبسط لها فيه هذا الحال ووجه نظرها إلى مشكلة المتعطلين من المتعلمين ، وأهاب بها أن تفسح لهم وظائفها وتنتفع بمواهبهم وكفاياتهم . وقد تلقى منها جميعها ردودا ملأى بالمجاملات والوعود الطيبة ومختومة بعبارات "عبدك المخلص" و "خادمك المطيع" ولكن المسألة أجل من أن يكتفى فيها بمثل هذه المجاملات والوعود التى لم نر لها من بعد ذلك أثرا.

نحن لا نشير بعدم توظيف رءوس الأموال الأجنبية ، بل على العكس نطلب زيادتها وتسهيل استغلالها ، ففى هذا الخير كل الخير لبلادنا ومرافقنا . وإنما نرى أن لا علاج لهذه الحال الشاذة إلا إذا سارت حكومتنا على نحو ما تسير عليه حكومات الأمم المتحضرة حيال رءوس الأموال الأجنبية . وأقل ما يجب عليها عمله بهذا الصدد لعلاج أزمة البطالة أن تشترط على كل شركة أجنبية تنشأ من الآن فصاعدا أن يكون معظم موظفيها على الأقل من المصريين ، وتفرض عليها استعمال اللغة العربية فى جميع معاملاتها أو فى بعضها على الأقل ولو أدى ذلك إلى تغيير بعض مواد الدستور حتى تضطر هذه الشركات اضطرارا إلى توظيف المصريين . ولا يصح أن تكتفى الحكومة بوضع هذه الشروط ، بل ينبغى أن تراقب تنفيذها مراقبة دقيقة وألا تبدى أى تساهل فى هذه الناحية .

أما الشركات القديمة ، فمن واجب الحكومة أن تعيد النظر فى حالتها من جديد على ضوء ماوصلت اليه البلاد من رقى وحضارة وسعة فى المساحة ووفرة فى السكان ، وما وصل اليه أهلها وبخاصة المتخرجون فى معاهدها من بؤس وشقاء .

ولا يصح أن يقتصر العلاج على إفساح مجال للمصريين فى الشركات الأجنبية ، بل ينبغى أن تذلل لهم السبل ليستثمروا بأنفسهم وبشكل مباشر خيرات بلادهم . فمن المخجل أن رءوس أموال الشركات المصرية الصحيحة التى تعمل فى الشئون الصناعية والتجارية والمالية لاتزيد على مليونين من الجنيهات ، على حين أن مجموع رءوس الأموال الأجنبية التى تستثمرها الشركات الأجنبية فى مختلف المرافق المصرية قد بلغ سنة ١٩٣٧ نحو ٩٠ مليونا من الجنيهات.

على عبد الواحد وافى